

دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالى في

عهد محمد على

(١٨٠٥ - ١٨٤٨)

دكتور / محمد ابراهيم منصور

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

جامعة اسيوط

تمهيد :

ان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بل وقيام الدولة مباشرة بأداء ما نسميه اليوم وظائف « المنظمين » يمكن رده الى أزمان صحيحة • وعند النظر من زاوية تاريخية أكثر تحديدا أن نعتبر رأسمالية « دعه يعمل » استثناء وخروجا مؤقتا من سياسات تدخلية متعاقبة انتهجها « الماركنتيليون » وأنصار « كولبير » ، ثم اتبعتها الحكومات الرأسمالية المعاصرة فيما بعد • وهذه النظرة التاريخية تكشف عن ضعف ما ترعمه المدارس الحرة من خلود نظام المشروع الحر •

وعلى الرغم من أن تأثير الدولة فى تشكيل النشاط الاقتصادى كان أقل ظهورا خلال فترة رأسمالية « دعه يعمل » منه تحت نظام الاقطاع ، فان أثره فى خلق علاقات انتاج جديدة لا ينبغى التهوين من شأنه • فلو لا المعاونة القوية من الدولة لما أمكن ان تحدث عملية التراكم الاولى • وقد اعترف آدم سميث بضرورة تكليف الدولة بتوفير

متطلبات التكوين الاساسى • فهو يتكلم عن ضرورة اقامة بعض الاعمال والمنشآت العامة وصيانتها مما لا يمكن أن يكون ذا فائدة بعينة أو لمجموعة صغيرة من الافراد وان كانت غالبا ما تقدم بالنسبة لمجتمع كبير أكثر من نفقتها • كذلك اضطر ليونيل روبنز — وهو من غلاة الداعين الى الافكار الحرة الحديثة — الى الاعتراف بأن نظام « الحرية الاقتصادية » كان يتطلب شرطا أساسيا هو « خلق بيئة مصطنعة الى حد بعيد ، وهذا ضرورى اذا أريد للنظام أن يعمل على الوجه الصحيح • ولم يكن يقصد بطبيعة الحال — بالبيئة المصطنعة سوى متطلبات التراكم الاولى التى يجب أن تضطلع بها الدولة ، كما لم يكن يقصد بالنظام سوى « الرأسمالية » • وكان ماركس قد أوضح قبل ذلك كيف أن عملية تاركهم رأس المال قد زادت سرعتها وان الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية قد اختصر عمدا باستخدام سلطة الدولة (١) •

وربما يصعب تصور الرأسمالى على أنه واقعة اقتصادية • أى تحويل لعلاقات الانتاج يفرضه تطور القوى الانتاجية ، تحويل قابل لان يتم من تلقاء نفسه ، بفعل حركة القوى الاقتصادية من دون التدخل الفعال للسلطة السياسية أى الدولة • فالدولة تشكل عنصرا أساسيا فى دراسة ميكانيزم التشكيلات الاجتماعية ، اذ لا يجوز ارجاع هذه التشكيلات الى أنماط انتاجية ، كما يستحيل ارجاع هذه الانماط الى بنية تحتية اقتصادية بحيث لا يؤخذ عامل الدولة بعين الاعتبار • اذ تلعب الدولة دورا حاسما فى تحقيق شروط التراكم العينية •

ولم تتحدد معاونة الدولة فى تنمية علاقات الانتاج الرأسمالية وتوسيع قوى الانتاج فى الوسائل غير المباشرة مثل خلق الدين العام

(١) اجناتسى زاكس : نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المختلفة ، موازنة بين الهنـى واليابانى ، ترجمة سمير عفيفى ومراجعة دكتور رفعت المحجوب ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٨٥ — ٨٧ •

والسياسات المالية والائتمانية والحمائية ، بل تعمقت حتى وصلت الى مجال الانتاج المادى ذاته • وثمة أمثلة كثيرة لهذا الدور فى التاريخ الاقتصادى ، وان كان من المفيد حقاً ان نحاول تحليل الدور الذى لعبته رأسمالية الدولة فى عملية النمو الرأسمالى فى مصر خلال حكم محمد على ، والدروس الثمينة التى أنطوت عليها هذه التجربة الفريدة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر •

وقد يكون من الاهمية بمكان أن نتعرض أولاً للجدل الذى ثار حول طبيعة رأسمالية الدولة فى عهد محمد على ، قبل أن نعرف دورها — تفصيلاً — فى عملية النمو الرأسمالى ، وتهيئة الاقتصاد المصرى للاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى •

أولاً — الجدل حول رأسمالية الدولة فى عهد محمد على :

يعرف موريس دوب رأسمالية الدولة « بأنها مجموع العلاقات الجديدة بين الدولة ورأس المال والتى تسمح لدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية وتنسيقها وتخطيطها ، ويختلف المضمون الاجتماعى لرأسمالية الدولة ودورها باختلاف طبيعة الدولة والمصالح الطبقيّة التى تمثلها ، أى باختلاف العلاقات السائدة فى المجتمع • (٢) وبعبارة أخرى تشير رأسمالية الدولة الى أن تأثير كل تدخل من الدولة يرتفع بطبيعة الدولة وبالسياسة الواقعية التى تنتهجها • أى أن تدخل الدولة يرتبط بأسلوب ممارسة السلطة السياسية والتعبير الاقتصادى والاجتماعى لهذه السلطة (٣) •

ويرى البعض أن هذا التعريف يكاد ينطبق على مصر فى عهد محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٠) حيث تدخلت الدولة فى النصف الاول من القرن

(2) Dobb, M., : Studies in the development of Capitalism, Routledge & Kegan, London, 1957, p. 384.

(٣) زاكس : المراجع السابق صفحة ١٢ •

للتاسع عشر فى النظام الاقتصادى للبلاد ، ووجهت العمليات الاقتصادية الى نموذج يمكن أن نسميه طبقا لتعريف مورييس دوب باسم « رأسمالية الدولة » . فقد حصلت مصر — لأول مرة فى تاريخها الحديث — على سياسة اقتصادية منظمة . وقد أثارت هذه السياسة الكثير من الجدل واختلفت بشأنها الآراء ، رغم أن الظروف الموضوعية لمصر لم تكن تسمح بغير ذلك ^(٤) حتى ان البعض قد غالى فى تقديره لهذه السياسة الاقتصادية الى حد القول بأنها كانت مزيجا من « الاشتراكية الحكومية » القائمة على الاحتكار مقرونة بالنظام الديكتاتورى ^(٥) . وهو قول يناقض تعريف دوب السابق لرأسمالية الدولة ، حيث لا يمكن أن توصفبا الاشتراكية لأول وهلة حالة تتولى فيها الدولة نشاطا اقتصاديا ، فاذا كان احتكار التبغ مثلا يعنى الاشتراكية لكان نابليون ومترنخ هما مؤسسا الاشتراكية . وان كان بعض الباحثين — رغم هذا — يرجع تأثير محمد على بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر أو التى نقلها مبعوثوه النجباء من فرنسا بعد ذلك ^(٦) .

أما باتريك أوبريان فيقول بأن محمد على طبق نظاما اقتصاديا تصح تسميته بالنظام الجماعى ^(٧) ، وهو نظام تقدمت فى ظله قوى الإنتاج

(٤) د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر الاول من القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٤١ .

(٥) د. جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

(٦) كامل زهيرى : حقائق لم تنشر عن السان سيمونية فى مصر ، الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٥ — ٤٦ .

(7) O'brien, Patric : The Revolution in Egypt's Economic system, London, 1966, p. 39.

تقدما كبيرا ، فاستصلحت أراضي جديدة ، واتسعت رقعة الارض التى تروى وفقا لنظام الري الدائم . ويبدو أن صافى الاستثمارات فى الري قد ارتفع فى عهد محمد على ارتفاعا كبيرا . فقد تم تنفيذ العديد من مشروعات البنية الاساسية من حفر الترع والمصارف واششاء الكبارى والجسور وبناء السواقي ، وأدخلت فنون انتاجية جديدة خاصة بالدورة الزراعية ، ومحصولات جديدة كثيفة العمل . وقد اتفق آخرون مع أوبريان بقولهم انه نظام معين من الاحتكار ، اذ كانت الدولة تملك تقريبا جميع وسائل الانتاج وتقوم بتوجيه استخدامها فى الانتاج بصورة مركزية ، خاصة بعد أن نجح محمد على فى تكوين دولة مركزية ، اثر تراجع اللامركزية السياسية الاقطاعية المملوكية مع تقدم قوى الانتاج تقدما كبيرا فى عهده . بيد أن هذه الدولة ، كما يقول الدكتور جمال حمدان كانت تتراوح بين الاقطاعية ورأسمالية الدولة التى قصد بها حين صادر كل الارض أن تصفى فى النهاية الى اقطاع أسرى بالذات (٨) . فقد ظل أسلوب الانتاج الاقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الانتاجية الاقطاعية كما كانت . وحتى الصناعة التى أقامها محمد على مباشرة تحت ملكية الدولة لم تكن نتاج تطور طبيعى للبرجوازية التجارية ، ولم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفى للطوائف لحل محله المصنع الكبير ، ولذلك كان من الطبيعى جدا أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الاسباب التى أنشئت من أجلها ، وهى الاستراتيجية العامة لمحمد على التى فرضتها عليه ظروف داخلية وخارجية (٩) ، ومع ذلك فقد انطوت

(٨) د. جمال حمدان : البيروقراطية والجغرافية ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٥ صفحة ٦٣ .

(٩) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٦٠ .

التوجهات الاقتصادية الجديدة لمحمد على فى مقتبل القرن التاسع عشر على اتجاهات فى غير صالح البنيان ما قبل الرأسمالى • وقد أصابت هذه الاجراءات بغير شك العلاقات الاقطاعية بالتفكك ، ولكنها تمزق بطريقة حاسمة نسيج هذه العلاقات • وأن ما حدث فى عهد محمد على كان حالة تشبه -الى حد ما - حالة الانتقال الاوربى من التفكك الاقطاعى فى العصر الوسيط الى الملكية المطلقة الماركنتيلية • فبعد أن انقضى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الاوقاف واقطاعات المشايخ والعلماء وأمراء الممالك ، أخضع الانتاج الزراعى لنظام واحد من جباية الخراج « المركز » (١٠) • وعلى أية حال ، فقد كانت السلطة المركزية على القطاع الزراعى فى عهده أقوى بكثير وأكثر اتساعا منها فى عهد الممالك أو بعده ، فالملكية العامة فى القرن الثامن عشر لم تكن الا قدرا اسميا من الاشراف المركزى على رأس مال مصر الانتاجى الرئيسى « الأرض » اذ ظل الاشراف بوجه عام على الانتاج الزراعى فى أيدي « الملتزمين » الذين منحتهم الدولة أراضى شاسعة أو أقاليم بكاملها ليتولوا الاشراف عليها نيابة عن الدولة (١١) • وبعد عهده ، خفت تدريجيا قبضة الدولة على القطاع الزراعى ، كما كفت - نهائيا - عن التدخل فى تسيير دفة النشاط الاقتصادى بوجه عام •

وقد مهد تفكك العلاقات الاقطاعية فى مصر - بسبب السياسات الماركنتيلية لمحمد على - لمرحلة انتقالية من الانتاج السلعى ما قبل الرأسمالى والخاضع لقانون القيمة والمهد لبزوغ الرأسمالية • وقد نجم عن هذا التفكك تحول الربيع العينى الى ربيع نقدى ، والانتقال بالاقتصاد المصرى من نمط خراجى اقطاعى تنعدم فيه « مركزة الفائض »

(١٠) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٧٥ .

(١١) O'brien, Patric : op. cit., p. 34.

بحكم تفتت السلطة وتوزيعها بين أمراء الممالك والمشايخ والمترمين ، ويقوم فى الواقع على « القيمة الاستعمالية » الى نمط جديد من الانتاج السلمى تنمو داخله باطراد نواة « القيمة التبادلية » وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، ويعبأ فيه الفائض مركزيا طبقا لمقتضيات التراكم الرأسمالى •

ثانيا : دور الدولة فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على :

تميز حكم محمد على — فى النصف الاول من القرن التاسع عشر — بازدياد سيطرة الدولة على الاقتصاد القومى ، وتوجيهه نحو الاغراض التى رسمتها له • وقد سبق أن نوهنا الى أن اشراف الدولة على الاقتصاد الزراعى — قبل محمد على — كان اسميا • ومن ثم لم يفض الى تغيرات جوهرية فى علاقات الانتاج المسيطرة • أما فى هذا الطور من تاريخ مصر — فى النصف الاول من القرن التاسع عشر — فقد لحقت بنيانها الاقتصادى ما قبل الرأسمالى تطورات بعيدة الاثر عن طريق تدخل الدولة المباشر أدى به الى الانتقال من اقتصاد ساكن الى اقتصاد مفتوح متحرك • ففى عشرينات القرن التاسع عشر تحولت مصر من اقتصاد معيشى الى اقتصاد تصديرى ، وتمت خلال السنوات (١٨٢٠ — ١٨٤٠) محاولة طموحة — لم يكتب لها الاستمرار — لتحويل الاقتصاد القومى الى اقتصاد حديث ومستقل ، واقامة الاتصال بين القطاع التصديرى والقطاعات الاخرى (١٢) •

وقد بنى هذا التدخل على أساس الاقتناع بأن على الدولة أن تتخذ خطوات ايجابية لتحقيق « الدفعة القوية » اللازمة لعبور الهوة بين مصر وأوروبا • وقد كان هذا — الى حد ما — تجاوبا مع الاتصال

(12) Charles Issawi : Egypt since 1900, A study in Lop - Sided Development, journal of Economic History March 1964, pp. 1 - 25.

المتزايد بين مصر والغرب الذى بدأ بحملة بونابرت على مصر — تماما كما حدث فى تجربة اصلاح الميجى فى اليابان الذى تلا حملة الكومودور بيرى فى منتصف القرن التاسع عشر •

فقد جاءت الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) لتمثل أول مواجهة بين رأس المال والمجتمع المصرى • وكان هدف الحملة ، من الناحية الاقتصادية ، تحويل مصر الى مزرعة كبيرة تعوض فرنسا عما فقدته فى حروبها الاستعمارية مع انجلترا فى القرن الثامن عشر فى أمريكا وجزر الهند الغربية • بيد أن محاولة رأس المال الفرنسى فشلت فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا ، ولكن عملية المسح الشامل ودراسة مصر كوحدة إنتاجية واحدة ، والسياسات التى رسمتها الحملة لاستغلالها أفادت فى المرحلة التالية فى محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق العالمية • وهى المحاولة التى قامت بها الدولة المصرية بزعامة محمد على فى الفترة ما بين ١٨٠٥ الى ١٨٤٠ • وتتضمن هذه المحاولة أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام ، واعادة تنظيم القطاع الزراعى (١٣) •

وقد افضى اعادة تنظيم القطاع الزراعى — بالذات — الى نتيجتين هامتين :

١ — نمو تدريجى فى علاقات الانتاج الرأسمالية ، وتحول أنماط الانتاج ماقبل الرأسمالية الى أنماط رأسمالية • وربما كان صحيحا • — لهذا السبب — الزعم بأن بذور الرأسمالية فى مصر نشأت من أصول زراعية وليست من أصول حرفية أو صناعية •

٢ — زيادة دور الدولة فى تعبئة الفائض الاقتصادى ، وفقا لمقتضيات الانتاج السلعى وزيادة التراكم الرأسمالى •

(١٣) د. محمد دويدار : التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨ — ٩ •

(١) نمو علاقات الانتاج الرأسمالية :

شهد القطاع الزراعى المصرى — فى عهد محمد على — تطورين جذريين ، وصفهما «أوبريان» بأتهما «ثورة»^(١٤) . أما أولهما ، فهو ادخال محاصيل نقدية لها قيمتها السوقية فى الاقتصاد العالمى كالقطن وقصب السكر . وثانيهما ، ما حدث من تغيرات فى الملكية الزراعية ونظام حيازة الأرض فى مصر ، حيث تطورت ملكية الارض فى عهده من عامة الى خاصة . وقد كانت مجموعة الاحداث التى عرفتھا مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر : الحملة الفرنسية ، محاولة الانجليز غزو مصر سنة ١٨٠٧ ، والحروب النابليونية فى أوربا ، هى التى أدت الى ازدياد درجة احساس الدولة المصرية بالطلب فى السوق العالمية ، وهذه الاستجابة للطلب المتزايد فى السوق الدولية عبرت عن نفسها فى تاريخ لاحق بالنسبة لطلب العالمى المتزايد على توسع صناعة المنسوجات ، ومع قيام الدولة المصرية بخطوات واسعة فى البناء الصناعى . يقول «مابرو» « ان ادخال زراعة القطن الطويل الثيلة فى العشرينات من القرن التاسع عشر، كان بداية لعملية تحول طويلة استمرت خلال مراحل متعددة ، وأدت بالرغم من التغيرات التى حدثت فى الظروف السياسية الى ظهور اقتصاد موجه نحو التصدير^(١٥) ، ومن ثم تغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى من المواد الغذائية الى القطن . وأصبحت مصر — لأول مرة فى تاريخها — مصدرة صافية للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، أى أن الزراعة التى ظلت — حتى ذلك الوقت — تتحكم فيها « قيمة الاستعمال » ومكرسة بالدرجة الاولى

(14) O'brien; op. cit., p. 36.

(١٥) روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٢) ، ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٤ — ١٧ .

لاشباع احتياجات البقاء ، أصبحت زراعة نقدية ، متكاملة من خلال تصدير سلعة أولية ثمينة الى الاقتصاد الدولى •

لقد كان القطن علامة بارزة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، وأداة هامة لادماج الاقتصاد المصرى — بعد عهد محمد على — فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى • وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارة المصرية ، وزود البلاد بمصدر كبير للتراكم ، وأوجد فى الاقتصاد المصرى خطوط اتصال ملائمة بين القطاعات ، لم تكن موجودة بالقطع فى ظل البنيان السابق (١٦) •

ومن ناحية أخرى رأى محمد على أن نظام حيازة الارض القائم فى مصر لا يوفر له الموارد اللازمة لتحقيق « مشروعه » • ومن ثم فقد قرر تغييره ، ولهذا أخذ منذ عام ١٨٠٩ ينحى الفئات الاجتماعية التى وضعت أيديها على أراضى مصر ، والغنى نظام الالتزام ، وصار هو نفسه مالك الارض ، ولم يعد زراعتها أكثر من مستأجرين لديه • وكان مديروه وكلاء عنده فى ادارة البلاد يقومون بتوزيع الاراضى والاشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها • وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة مباشرة ، وأعيد تنظيم الضرائب •

ولم يتم ذلك — بطبيعة الحال — دفعة واحدة ، بل بدأ تدريجيا ابتداء من سنة ١٨١٢ حيث تم مسح كل الاراضى المزروعة فى القرى المختلفة وربطها فى السجلات ووزعها على الفلاحين يقومون بفلاحتها دون أن يكون لهم حق توريثها أو تداولها عن طريق البيع أو غيره من التصرفات ، وأعقب ذلك استيلائه على الاراضى التى كان يملكها الملتزمون (١٧) •

(16) Issawi; op. cit., p. 18.

(١٧) د. محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ٤٢ •

ويظن البعض أن محمد على لو فرض وطبق مبدأ الملكية الخاصة على جميع الاراضى لكان من المشكوك فيه نجاحه كثيرا بالفقر والجهل والجمود معا كان يحول دون استثماره على الوجه الاكمل (١٨) .

ومع ذلك ، فان موقف محمد على من نظام الملكية والحيازة يعد على أية حال تمهيدا لما جرى فيما بعد من اقرار للملكية الخاصة ، اذ كان لابد أن تتغير علاقات الانتاج خلال تحول الارض الى سلعة يمكن التخلي عنها على أساس من الملكية الخاصة الفردية . وقد عمد محمد على — بالفعل — فى أواخر عهده الى التخفيف من القيود التى وضعها على تداول الارض بين الفلاحين القائمين بزراعتها ، اذ أنه بقضائه على طبقة المالكين التى كانت تقف وسيطا بين الوالى والفلاحين ، ثم باصداره قرارات ١٨٣٧ ، ١٨٤٢ ولائحة الاطيان الاولى سنة ١٨٤٦ (٨٩) مهد للملكية الخاصة بالظهور وبالذات الكبيرة الحجم التى انحدرت منها الاصول الرأسمالية فى قطاعات الاقتصاد الاخرى الى جانب أنه ثبت للفلاحين فيما كان فى أيديهم ، وزادهم على توالى الزمن حقوقا فى أرضهم .

(١٨) د. راشد البراوى وحزمة عليش : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(١٩) أعطى القرار الصادر فى يناير ١٨٣٧ المنعم عليهم بأرض الابعاديات والشفالك حق توريثها لاولادهم وأحفادهم . وقد تدعم هذا القرار بقرار آخر فى فبراير ١٨٤٢ اباح لاصحاب تلك الاراضى حق البيع والشراء والتنازل والرهن . أما أول تشريع ينظم حيازة الارض بالنسبة للفلاحين فقد صدر فى ديسمبر ١٨٤٦ ويعرف بلائحة الاطيان الاولى وقد اجازت تلك اللائحة للفلاح حق رهن الارض أو التنازل عنها للغير أو تأجيرها . راجع : هيلين آن ريفنين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٩١ — ١٠٠ .

والواقع أن تغير سياسة الدولة الزراعية في اتجاه الملكية الفردية للأرض كان محصلة عوامل كثيرة ومتعددة أهمها ، التوسع الصناعي وما يستلزمه من خامات زراعية ، والآثار غير المواتية لسياسة محمد علي الزراعية على الفلاح المصري ، وأثر الأزمة العالمية على إيرادات الدولة ، بالإضافة — وهو عامل مهم إلى ضغوط القوى الأوروبية (٢٠) .

وقد تحقق هذا التعبير من خلال خلق ملكيات كبيرة لأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار موظفي الدولة ، مع الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ وبعض أغنياء الفلاحين . ولو قارنا صورة ما حدث للملكية الزراعية ما بين سنة ١٨٣١ و ١٨٤٤ نجد أنها كانت تتطور لصالح الملكيات الكبيرة (٢١) ، فبينما زادت أراضي الفلاحين بنسبة ٣٤٪ خلال الفترة المذكورة ، زادت أراضي كبار الملاك بنسبة ١١٠٪ .

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع استخدام الأرض في مصر في سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٤٤ ونوعية الحائزين .

جدول رقم (١)

توزيع استخدام الأرض في مصر

في سنتي ١٨٢٠ و ١٨٤٤ ونوعية الحائزين (بالفدان)

| السنة | الملكيات الكبيرة (الأبعاديات) | |
|-------|------------------------------------|---------|
| ١٨٢٠ | ٧٣٢٦٨٥ | ١٩٥٦٦٤٠ |
| ١٨٤٤ | ١٥٧٦٥٥٩ | ٢٠١٣٩١٤ |

المصدر : أخذت بيانات هذا الجدول من هيلين ايفلين ، المرجع السابق.

(٢٠) د. محمد دويدار : المرجع السابق ، صفحة ١٣ .

(21) Gabriel, Baer : A History of Land Ownership in Modern

Egypt (1800 - 1950), oxford University, 1962, p. 18.

٢ - رأسمالية الدولة وتعبئة الفائض الاقتصادى :

ولما كان هدف الدولة حينئذ يتمثل فى بناء اقتصاد يقوم على الانتاج السلعى ، ويتم من خلال نوع من رأسمالية الدولة • فقد كان هذا الهدف يقتضى زيادة تعبئة الفائض الاقتصادى ، وفى حالتنا هذه يغلب على الفائض الاقتصادى طابع الفائض الزراعى •

وفى اتجاه تعبئة الفائض الزراعى قامت الدولة باحتكار التجارة الداخلية والخارجية وتجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية •

وقد اتخذ الفائض الزراعى حينئذ أشكالا عدة :

١ - العمل ، وخاصة العمل المسخر •• وقد كانت الدولة هى الطالب الوحيد لعنصر العمل سواء للاغراض العسكرية أو للاغراض الانتاجية •

وكانت ساعات العمل اليومية لا تقل فى المتوسط عن اثنتى عشرة ساعة يوميا (٢٢) •

٢ - ما يدفع عينا أو نقدا بواسطة الضرائب وما يشابهها ، وقد كانت الضرائب العقارية وحدها تمثل نحو ٤٥٪ من إيرادات الدولة الاجمالية عام ١٨٣٣ (٢٣) • كما كانت المحاصيل المختلفة وأدوات الانتاج الرئيسية كالحيوانات الزراعية ووسائل النقل وآلات النسيج والسفن الشراعية خاضعة للضريبة • وقد قدر ما يدفعه الفرد فى مصر من ضرائب

(٢٢) د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١١٣
(٢٣) زادت الضرائب العقارية من ٦٦.٠٥٤١ جنيه فى عام ١٨٢١ الى ١٢٢.٨٤٩ ر.ا. جنيه فى عام ١٨٣٣ • انظر د. راشد البراوى ومحمد عليش ، المرجع السابق ، ص ٦٦ •

٣ جنيه استرليني ، وهو يساوي ما يدفعه الفرد في إنجلترا وضعف
ما يدفعه الفرد في فرنسا (٢٤) •

٣ - الادخار الاجباري عن طريق سياسة احتكار المنتجات
الزراعية والصناعية ، واتباع سياسة جديدة لاثمن السلع الزراعية •
ويوضح الجدول التالي رقم (٢) سياسة الاثمان الزراعية التي كانت
تمارسها الدولة في عهد محمد علي •

جدول رقم (٣)

سياسة الاثمان الزراعية في عهد محمد علي

| الغلة | الوحدة | الثمان الذي تشتري به الدولة من الفلاح بالقرش | الثمان الذي تبيع به الدولة في السوق المحلي بالقرش | الثمان الذي يبيع به في السوق العالمي (التصدير) بالقرش |
|--------------|---------|----------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| القمح | الاردب | ٩٠ | ٥٦ | ٩٠ |
| الذرة | الاردب | ٢٦ | ٢٧ | ٦١ |
| الارز | الاردب | ١٨ | ١٤٠ | ٢٧٠ |
| الفول | الاردب | ٣٦ | ٣٢ | ٥٦ |
| الحمص | الاردب | ٢٠٠ | ٦٠ | ٧٠ |
| القطن الشعير | القفطار | ٢٩ | — | من ٢٨٠ الى ٦٠٠ |
| الحناء | القفطار | ٢٧ | ٨٠ | ٨٢ |
| الكتان | | ٧٤ | — | ١٨٠ |

المصدر : د. محمد فهمي لهيطة ، مرجع سبق ذكره ص ١١٨ •

(24) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East
1800 - 1914, The University of Chicago Press, 1966, p. 388.

وجدير بالذكر أن محمد على لم يلجأ الى الاقتراض من الخارج رغم حاجته الماسة الى الأموال ، وقد رفض بعض القروض التي عرضها عليه الممولون الأجانب^(٢٤) لخوفه من أن يؤدي الدين الخارجى الى تورط مصر ويتخذ كذريعة للتدخل الأجنبى ووآد مشرعه الوليد فى الاستقلال الاقتصادى •

وينبغى الاعتراف بأن سياسة الدولة الزراعية قد نجحت — الى حد ما — فى توفير المتطلبات الأساسية للتراكم الرأسمالى البدائى وخاصة فى قطاع الزراعة • كما نجحت — الى حد كبير — فى أحداث توازن بين السكان والموارد المادية بل ان الانتاج الزراعى تجاوز معدل الزيادة السكانية ، وهذه الحقيقة — فى رأى البعض — غاية فى الأهمية لأن اختلال التوازن بين السكان والموارد سيكون نتيجة ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كما تحقق بعد عام ١٨٤٠ •

ويبين الجدول رقم (٣) أن نسبة توزيع الأرض على عدد السكان تعتبر ملائمة ومتوازية •

جدول رقم (٣)

نصيب الفرد من الأرض الزراعية فى مصر

فيما بين عام ١٨٢١ و ١٨٤٠

| السنة | عدد السكان (بالآلف نسمة) | مساحة الأرض الزراعية (ألف فدان) | نصيب الفرد من الأرض المنزرعة |
|-------|-----------------------------|-----------------------------------------|---------------------------------|
| ١٨٢١ | ٢٠.٣٢ | | ٨٠ فدان لكل فرد |
| ١٨٤٠ | | ٣٨٥٧ | ٩٨ فدان لكل فرد |

Source : Crouchley, A., E., : The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

(٢٥) د. محمد عبد العزيز عجمية ، التطور الاقتصادى ١٩٧٦ ص

ويرى البعض بحق أنه لولا هذا الموقف الملائم على الجبهة الزراعية لاستحال على محمد على أن يواصل تمويل برنامجه الصناعى الكبير .
فقد نجحت الدولة بتعبئة الفائض الزراعى ، وتحويل الشكل العينى لجزء منه فى السوق الدولية (عن طريق تصدير سلع زراعية واستيراد سلع صناعية) ، فى ارساء بناء صناعى كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود .
ففى عام ١٨٣٣ كان يوجد ثلاثون مصنعا للغزل والنسيج ، وكن الغزل المنتج يشبع كل احتياجات مصانع النسيج ، وتصدير جزء من فائض الانتاج للخارج .
كما أن المنسوجات المنتجة محليا كانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية ، بل وتوفر احتياجات السوق المصرية فى شرق البحر المتوسط والأناضول والسودان .
وفى صناعة المعادن كان يوجد ٨٠٠ فرن لانتاج المعدات وقطع الغيار ولوازم الحرب التى كانت تستردها مصر من أوروبا فيما سبق .
كما وجدت مصانع لانتاج الأسلحة وصناعة المسكر والصبغة والزجاج ودبغ الجلود ، وصناعة للورق والمواد الكيماوية ، وكانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية .

ويقدر البعض تكاليف هذا البرنامج الصناعى الطموح بسبعة ملايين دولار فى حين ذكر محمد على لأحد الأوروبيين أنه تكلف ١٠ مليون دولار لاقامة هذه الصناعة (٢٦) .

وليس ثمة شك أن كثيرا من الصناعات التى نمت فى مصر فيما بعد يرجع أساس نهضتها الى عصر محمد على فكأنه مهد التربة المصرية لذلك .
وأخيرا ، فقد تدرب عدد كبير من العمال المصريين على الأساليب الصناعية الجديدة سيبدو أثرهم فى عصر اسماعيل .
ففى عام ١٨٤٧

(٢٦) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .

كانت القوة العاملة المستخدمة فى القطاع الصناعى المصرى نحو ٤٧ ألف عامل أجير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قد وصلوا فيه الى أربعة ملايين نسمة (٢٧) .

وقد ارتبط بهذه الجهود الكبيرة انجازات فى مجال التعليم بكافة أنواعه ومراحله ، وبدء سياسة ارسال البعثات التعليمية الى أوروبا من منتصف عشرينات القرن التاسع عشر . وهى السياسة التى أوجدت نواة الإنتلجسيا المصرية التى قادت عصر التنوير والنهضة فى التاريخ المصرى الحديث ، ونقلت أول موجات الفكر الأوروبى المسيطر وهو الفكر الليبرالى الذى بدأت بذوره تنمو فى مصر مع نمو الملكية الخاصة .

ثالثا - انهيار نظام رأسمالية الدولة :

والاندماج فى نظام السوق الرأسمالى العالمى :

لقد كان من أهم خصائص التحويل الاقتصادى الذى قادتته رأسمالية الدولة المصرية فى عهد محمد على أنه تم ليس فقط دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبى ، وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأسمال .

وكان معنى عملية التحول هذه أن تتطور علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالمية ، كما يظهر من التعبير القيمى عن هذه العلاقات فى الجدول رقم (٤) .

(٢٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

جدول رقم (٤)

تطور قيمة تجارة مصر الخارجية
فيما بين عام ١٨٠٠ الى عام ١٨٥٠
(بالجنيهات المصرية)

| السنة | قيمة الصادرات | قيمة الواردات | اجمالى التجارة الخارجية |
|-------|---------------|---------------|----------------------------|
| ١٨٠٠ | ٢٨٨ر٠٠٠ | ٢٦٩ر٠٠٠ | ٥٥٧ر٠٠٠ |
| ١٨٢٣ | ١ر٥٨٤ر٠٠٠ | ٨٠٤ر٠٠٠ | ٢٣٨٨ر٠٠٠ |
| ١٨٢٤ | ٢ر١٢٧ر٠٠٠ | ١ر٠٠٩ر٠٠٠ | ٣ر١٣٦ر٠٠٠ |
| ١٨٢٦ | ١ر٤٥٥ر٠٠٠ | ٦٥٦ر٠٠٠ | ٢ر١١١ر٠٠٠ |
| ١٨٣١ | ١ر٦٠٩ر٠٠٠ | ١ر٥٢٩ر٠٠٠ | ٣ر١٣٨ر٠٠٠ |
| ١٨٣٦ | ٢ر٠٧٦ر٠٠٠ | ٢ر٥٧٦ر٠٠٠ | ٤ر٥٧٦ر٠٠٠ |
| ١٨٣٧ | ٢ر١٤٢ر٠٠٠ | ٢ر٦١٢ر٠٠٠ | ٤ر٧٥٤ر٠٠٠ |
| ١٨٤٥ | ١ر٧٤٧ر٠٠٠ | ١ر٠٠٧ر٠٠٠ | ٢ر٧٥٤ر٠٠٠ |
| ١٨٤٨ | ١ر٥٧٤ر٠٠٠ | ١ر٤٨٠ر٠٠٠ | ٣ر٠٥٤ر٠٠٠ |
| ١٨٥٠ | ١ر٦٦١ر٠٠٠ | ١ر٤٧٤ر٠٠٠ | ٣ر١٣٥ر٠٠٠ |

المصدر :

- (١) د. أحمد الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، نهضة مصر ، القاهرة .
- ١٩٥٤ ، ص ٣٢٠ .
- (٢) د. محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ص ١٥٩ .
- (٣) د. محمد دويدار ، المرجع فى سابق ، ص ١٢ .

ويظهر من هذا الجدول أن تجارة مصر الخارجية قد تضاعفت
حوالى تسع مرات خلال الفترة من ١٨٠٠ الى ١٨٥٠ ، وقد كان نمو
الواردات فى معظم هذه السنوات مقاربا لنمو الصادرات .

ومعنى هذا التطور فى العلاقات مع السوق العالمية أن الاقتصاد المصرى أصبح مكشوفاً أمام تقلبات هذه السوق وأزماتها الدورية، وطرفاً فى المنافسة والصراعات التى تحكم هذه السوق .

وقد بلغت هذه الصراعات بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية ذروتها بإبرام معاهدة لندن فى ١٥ يونيو ١٨٤٠ التى اتفقت فيها القوى الخمس الكبرى : بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا على ضرب الدلة المصرية وتحجيمها كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوروبى ، وخاصة رأس المال البريطانى تهديداً خطيراً فى شرق البحر المتوسط ، وقد كان ذلك أثر رفض محمد على تنفيذ أحكام معاهدة ١٨٣٨ التى وقعتها بريطانيا والدولة العثمانية فى «بلطة ليلمان»^(٢٨) ، والتى تنص على معاملة السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أراضي الامبراطورية العثمانية ، والغاء الحظر المفروض على تصدير بعض السلع بمقتضى نظام الاحتكار الحكومى . وقد استمر محمد على — رغم هذه المعاهدة — فى انتهاج السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حدود مصر وإنما كذلك داخل حدود دولته العربية .

وطوال عامى ١٨٤٢ و ١٨٤٣ زاد الصراع بين الأجانب وبينه حول تطبيق مبدأ حرية التجارة تطبيقاً عملياً ونظرياً . على أن كثيراً من الاحتكارات الحكومية كانت قد بدأت تنهار الواحد تلو الآخر . وبدأ

(٢٨) حددت المعاهدة ضرائب الواردات بنسبة ٣٪ بالإضافة الى ضريبة قدرها ٢٪ على تجارة التجزئة والغيت الضرائب الإضافية على الواردات أما ضرائب الصادرات فقد حدد بواقع ١٢٪ منها ٣٪ يدفعها اصدرون الاجانب . راجع :

بعض الصناع الذين تلقوا العلم فى أوروبا فى عهد محمد على وتدريبوا
فى المصانع الحكومية يشتغلون لحسابهم الخاص (٢٩) •

وبانتهاء نظام رأسمالية الدولة ، قضى على أول محاولة طموحة —
فى التاريخ الحديث — لبناء اقتصاد مستقل فى اطار السوق العالمى
يرتكز على بناء صناعى • واذا كانت هذه المحاولة لم يقيض لها النجاح ،
فان ما تم خلالها من تغير نوعى فى الاقتصاد المصرى يستند الى « قيمة
المبادلة » ، قد هيا عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية
العالمية كالاقتصاد تابع هذه المرة يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبى ، الذى
فتح الباب لتغلغله منذ عهد سعيد فى صورته المالية ليسيطر على مناحى
الحياة الاقتصادية المصرية كافة من خلال اغراق الدولة المصرية والفلاح
المصرى فى الديون والعمليات الاقتراضية • وانتهى الأمر بتسليم الفلاح
المصرى كمنتج مباشر للقطن الى رأس المال الأجنبى (٣٠) •

خاتمة :

لقد لعبت الدولة المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر
دورا غير مسبوق فى قيادة التحول الاقتصادى • والى هذا الدور يدين
الاقتصاد المصرى الحديث بانتقاله من اقتصاد زراعى تتحكم فيه « قيمة
الاستعمال » ، الى اقتصاد سلعى تنمو فى داخله باطراد علاقات الانتاج
الرأسمالية ، وتتحكم فيه تدريجيا « قيمة المبادلة » • ويتم فيه تعبئة
الفائض الاقتصادى مركزيا عن طريق الدولة وفقا لمقتضيات وشروط
التراكم الرأسمالى •

.....

(٢٩) د. محمود متولى : المرجع السابق صفحة ٦١ •

(٣٠) د. محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر
والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ،
صفحة ٣٣ •

ومن الخصائص الفريدة التي طبعت هذا التحول أنه قد تم ليس فقط دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبي ، وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأسمال . فقد قام هذا الدور بالأساس ، معتمداً ، على التراكم الذى تحقق فى القطاع الزراعى بسبب التطورات الجذرية التى عاشتها الزراعة المصرية فى عشرينات القرن الماضى ، وبالذات التوسع فى ادخال المحاصيل النقدية ، وعلى رأسها القطن ، الذى كان أداة هامة لتطوير علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالمية ، وهى العلاقات التى وضعت الاقتصاد المصرى أمام تقلبات هذه السوق وأزماتها الدورية ، وجعلته طرفاً فى المنافسة والصراعات التى تحكم هذه السوق .

وقد انتهت هذه الصراعات بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية بالقضاء على رأسمالية الدولة فى عام ١٨٤٠ ، واخضاع الاقتصاد المصرى برمته لسيطرة رأس المال الأجنبي .

المراجع

أولا - المراجع العربية

- ١ - د. أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٢ - اجناتسى زاكس : نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المتخلفة ، موازنة بين النموذج الهندى واليابانى ، ترجمة سمير عفيفى ومراجعة دكتور رفعت المحجوب ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ٣ - د. جمال حمدان : البيروقراطية والجغرافية ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٤ - د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٥ - د. جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٦ - د. راشد البرادى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ٧ - روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٢) ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٨ - كامل زهيرى : حقائق لم تنتشر عن اللسان سيمونية فى مصر ، الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

- ٩ - د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٢ •
- ١٠ - د. محمد دويدار : التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ •
- ١١ - د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل : الوجيز فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٦ •
- ١٢ - د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥ •
- ١٣ - د. محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ •
- ١٤ - د. محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ •
- ١٥ - هيلين آن ريفيلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ •

ثانياً - المراجع الأجنبية

16. Dr. Ahmed Abdel Rahim Mustafa : The Break down of the Monopoly system in Egypt after 1840, Faculty of Arts - Ain shams University, Vol. X, May 1967.
17. Gabriel, Baer : A. History of Land Ownership in Moders Egypt (1800 -1950), Oxford University, 1962.

18. Charles Issawi : Egypt since 1800, A study in Long - sided Development, Journal of Economic History, March 1961.
19. Charles Issawi : The Economic History of the Middle East. (1800 - 1814); the University of Chicago Press, 1966.
20. Dobb, M. : Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan, London, 1957.
21. O'Brien, Patrick : The Revolution in Egypt's Economic system, London, 1966.